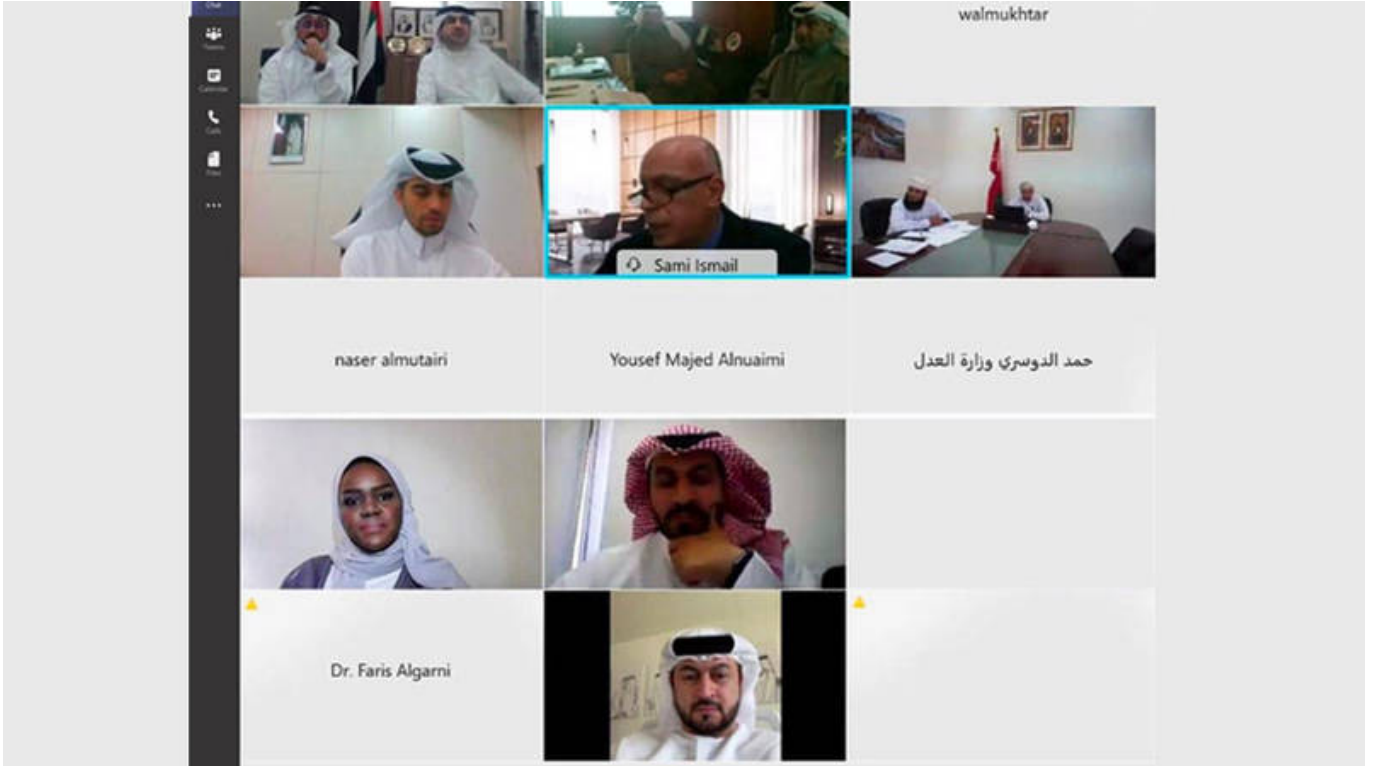


مديرو المعاهد القانونية يناقشون آلية عمل اللجنة»



أبوظبي: «الخليج»

ناقشت لجنة مديري ورؤساء المراكز والمعاهد التدريبية والقانونية والقضائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، آلية عمل اللجنة والآلية التنفيذية للبرامج التدريبية المشتركة بين دول المجلس ومعايير تخطيط وتنفيذ البرامج وتصميم الحقائب التدريبية وبرنامج تدريب المتدربين ومنصة التدريب الإلكتروني.

وأوصت اللجنة خلال اجتماعها السنوي يومي 1 و 2 مارس 2021 عبر الاتصال المرئي، برفع الآلية التنفيذية للبرامج التدريبية المشتركة بين دول المجلس في المجالين العدلي والقضائي إلى الاجتماع القادم لوزراء العدل بدول المجلس لاعتمادها على أن يعد مركز التدريب العدلي بالمملكة العربية السعودية، دورة تدريبية لمعايير تخطيط وتنفيذ التدريب وتصميم الحقائب التدريبية ودورة لتدريب مدربي المراكز والمعاهد التدريبية والقضائية والقانونية بدول المجلس على مهارات التدريب عن بعد.

كما أوصى الاجتماع بأن يعد المعهد العالي للقضاء بسلطنة عمان، دورة إعداد المدربين القضائيين والقانونيين على أن يتم ذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة لدول المجلس وقد أخذت اللجنة علماً بما وصل إليه تنفيذ المنصة وبأن الأمانة

العامة ستستكمل العمل على تصميم وتنفيذ المنصة الإلكترونية الخاصة بلجنة مديري ورؤساء المراكز والمعاهد التدريبية والقانونية والقضائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

شارك في الاجتماع عن جانب الدولة كل من: الدكتور محمد محمود الكمالي - مدير عام معهد التدريب القضائي، والمستشار عبيد سيف بن تريس القمزي - نائب مدير عام معهد التدريب القضائي، والدكتور جمال حسين السميطي - مدير عام معهد دبي القضائي، والدكتور سامي محمد الطوخي - مدير عام أكاديمية القضائية، ويوسف ماجد النعيمي - باحث قانوني بمعهد التدريب القضائي، وعبدالله خلفان الكندي - باحث قانوني بمعهد التدريب القضائي.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024